

قاعدة أسماء الله المُزدوجة؛ تحقيقٌ ونقدٌ

محمود بن عبد الجليل روزن

المقدمة

إنَّ الحمد لله تعالى، حمدًا يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، نحمده سبحانه بمحامد أوليائه وأصفياه، ونثني عليه الخير كله، لا نحصي ثناءً عليه، هو كما أثنى على نفسه، ونشهد أن لا إله إلا الله؛ بما شهد به لنفسه، وما شهد به الملائكة وأولو العلم، قائمٌ بالقسط، لا إله إلا هو العزيز الحكيم. وأصليّ وأسلم على المرسل رحمةً للعالمين، خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وشفيع الأمة يوم الدين، صلاةً وسلاماً عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد؛

فقد توارَدَ كثيرٌ من العلماء الذين تكلموا في الأسماء الحسنى تقييداً وإحصاءً وشرحاً؛ تواردوا على قاعدة الأسماء المُزدوجة، وهي عندهم أسماء الله تعالى الدالة على أفعال متقابلة؛ كالضارّ النافع، المذل المعز، القابض الباسط، المؤخر المقدم.. ونحو ذلك، وقالوا: إنَّه لا يجوز أن يُفرد أحدها في الذكر دون الآخر؛ على اختلافٍ بينهم في التطبيق في أمورٍ وتفصيل.

ولمّا كانت هذه القاعدة متعارضة مع حقيقة أنَّ أسماء الله تعالى حسنى كلها، بأيّها دعوت فقد دعوت بالاسم الأحسن، كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: 110]؛ فقد أجلتُ النَّظر فيها ملياً، وأعملتُ الفكر فيها طويلاً، حتّى وصلتُ إلى قناعة ببطلانها، ولكن كان يدفعني إلى التروّي أمران؛ الأول: خطورة موضوعها؛ إذ إنّها تتعلق بأشرف أبواب الدين، وأعظم مسائل التوحيد: الأسماء والصفات، والخطأ في هذا الباب ليس كالخطأ في غيره. والأمر الثاني: أنَّ من القائلين بها أئمة كباراً أجلاء، ولا يسع العاقل إلا التريث والتّمهل قبل التصريح بخطئهم.

ثم حملي على مواصلة البحث أمور؛ الأول: أنَّ شرف المسألة وشرف موضوعها قاضٍ بأنَّ إعمال الفكر فيها أولى، وتحلية الحقّ فيها أجدر، فإن كنتُ مخطئاً صحّحتُ اعتقادي ونقلته من طور الاعتقاد عن تقليد إلى طور الاعتقاد عن تمحيصٍ وتفنيدي، ولا جرم أنَّ بين المقامين بوناً شاسعاً، وكوناً واسعاً. والثاني: أنَّ الحقَّ لا يعرف بالرجال وإنما يُعرف بالدليل والاستدلال، والثالث: أيّ لمّا طرحْتُ الفكرة على كثيرٍ من مشايخي وإخواني من طلبة العلم ممن أثق بجودة نظرهم وجدتُ منهم اقتناعاً وتشجيعاً؛ مما حملي على إتمامها بالصورة التي هي عليها الآن.

ولعلّ المذاكرة والأخذ والردّ ينقحها ويهذبها، ويضيف إليها مزيدًا من قوة الحجة، ووضوح البرهان، وإن كانت الأخرى؛ بأن أُرشدتُ إلى خطئي فيما ذهبتُ إليه، ووهمي فيما رأيتُ؛ فقد استفدتُ خيرًا كثيرًا، ومردًا إلى الحقِّ جميلًا.

وإنِّي مُستنصَحُ كلِّ أخٍ وقف عليها، إن رأى فيها صوابًا نشره ودعا لي بظهر الغيب أن ينفعني الله والمسلمين به، وإن رأى فيها زللًا أو خطأ أو سهوًا أن يُحسن الظنَّ بكاتبه، وأن يرأسني بشأنه إن استطاع إلى ذلك سبيلًا.

والله أسأل أن يكتب لي الأجرين، وأن يغفر لي تقصيري، وأن يُهيئ لي من أمري رشدًا، وأن يجعل الحقَّ غايتي، وأن يجعلني مما يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأن يشرح للحق وبالحقِّ صدري، وصلِّ اللهم على النبي وآله وأصحابه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

وكتبه: محمود بن عبد الجليل روزن

البريد الإلكتروني: dr.mah2011@gmail.com

نصُّ القاعدة: "من أسماء الله تعالى ما لا يجوز أن يُفرد عن مقابله؛ بل لابد من إطلاقه مقرونًا به؛ كالضَّار النافع، والمعز المذل، والقباض الباسط، وهذه الأسماء تُسمَّى الأسماء المزدوجة"¹

وُقتضى قاعدة الأسماء المزدوجة تقسيمُ أسماء الله الحُسنى إلى قسمين؛ الأول منها يمكن تسميته أسماء الله المفردة، وهي الأسماء التي يجوز إفرادها في الذِّكر دون أن تُوهم نقصًا، والقسم الثاني، وهو الأسماء المزدوجة، وهي الأسماء التي قد يُوهم إفراد أحدها في الذِّكر عن مُقابله نقصًا لدى السامع.

فمن الأسماء المفردة الرحمن والرحيم والكريم والرزاق وهذا القسم هو جُلُّ الأسماء الحسنى. ومن الأسماء المزدوجة عند القائلين بهذه القسمة: المعز والمذل، والنافع والضَّار، والرافع والخافض، والباسط والقباض، والمعطي والمانع، والمقدم والمؤخر. وقد استقرَّ في اعتقاد كثيرٍ من المتأخرين أنه لا يجوز إفراد أحدها عن الآخر، بل يذكر الاسمان معًا، قالوا: لأنَّ إفراد أحدهما قد يوهم نقصًا عند السامعين.

وأقدم نصٍّ وقفْتُ عليه يتعلق بهذه المسألة للإمام أبي إسحاق الزجاج (ت 311)؛ قال: «القباض الباسط: الأدبُ في هذين الاسمين أن يذكرَا معًا؛ لأنَّ تمام القدرة بذكرهما معًا؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: "إلى فلان قبضُ أمري وبسطُهُ" دلًّا بمجموعها أنك تريد أن جميع أمرُك إليه، وتقول: "ليس إليك من أمري بسطٌ ولا قبضٌ ولا حل ولا عقد"؛ أراد ليس إليك منه شيء. وقال الشاعر:

متى لا متى أدركتم لا أبالكم ... بأيديكم اللذات بسطي أو قبضي»².

وقال: «الضَّارُّ النافع هذا كما كنا قدمنا من الاسمين اللذين ضممنا بينهما، وذكرنا أنَّ الجمع بينهما أدلُّ على القدرة وتمام الحكمة، وكذلك كل اسمين يؤديان بمجموعهما عن معنى واحد، والله - تعالى ذِكره - يضُرُّ وينفع، ويعطي ويمنع، ودلالة مجموعهما أنَّ الخير والشر بيده، وأنه مسببُ كل خير، ودافعُ كل شر، وأنَّ الخلق تحت لطفه يرجون كرمه»³.

¹ هذه الصياغة صغتها مما استقرَّ عليه معنى القاعدة عند الإمام ابن القَيِّم - رحمه الله - ومن جاء بعده.

² تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ص 40).

³ تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ص 63).

ثم رأيتُ الفكرة تتردّد عند الإمام الخطابي (ت 388هـ)؛ قال: «القابض الباسط: قد يحسن في مثل هذين الاسمين أن يقرن أحدهما في الذكر بالآخر، وأن يوصل به؛ ليكون ذلك أنبأ عن القدرة، وأدلّ على الحكمة؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: 245]. وإذا ذكرت القابض مُفردًا عن الباسط كنتَ كأنك قد قصرت بالصفة على المنع والحرمان، وإذا أوصلت أحدهما بالآخر فقد جمعت بين الصفتين منبئًا عن وجه الحكمة فيهما، فالقابض الباسط هو الذي يوسع الرزق ويقتره، ويبسطه بجوده ورحمته، ويقبضه بحكمته على النظر لعبده كقوله: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ﴾ [الشورى: 27] فإذا زاده لم يزد سرفًا وخرقًا، وإذا نقصه لم ينقصه عدمًا ولا بخلاً، وقيل: القابض هو الذي يقبض الأرواح بالموت الذي كتبه على العباد»¹.

وقال: «الخافض الرافع: وكذلك القول في هذين الاسمين يستحسن أن يوصل أحدهما في الذكر بالآخر. فالخافض: هو الذي يخفض الجبارين ويذل الفراعنة المتكبرين. والرافع: هو الذي رفع أوليائه بالطاعة فيعلي مراتبهم، وينصرهم على أعدائه ويجعل العقابة لهم لا يعلو إلا من رفعه الله، ولا يتضع إلا من وضعه وخفضه»².

وقال: «والقول في "المعز والمذل" كالقول فيما تقدم من ذكر القابض والباسط، يُعز من يشاء ويذل من يشاء، لا مُذلّ لمن أعز، ولا معز لمن أذله. كقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون/8]، وقال: ﴿أَيَّتُبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء/139]، أعزّ بالطاعة أوليائه؛ فأظهرهم على أعدائه في الدنيا، وأحلهم دار الكرامة في العقبى، وأذل أهل الكفر في الدنيا؛ بأن ضربهم بالرق وبالجزية والصغار، وفي الآخرة بالعقوبة والخلود في النار»³.

وقال في المقدم المؤخر: «والجمع بين هذين الاسمين أحسن من التفرقة؛ كما قلناه في بعض ما تقدم من الأسماء»⁴. ونقله عنه البيهقي⁵.

¹ شأن الدعاء (ص 57، 58).

² شأن الدعاء (ص 58).

³ شأن الدعاء (ص 58، 59).

⁴ شأن الدعاء (ص 87).

⁵ الأسماء والصفات (1/ 304).

وقال في الضار النافع: «وهذان الاسمان مما يحسن القرآن في الذكر بينهما؛ لأنَّ في اجتماعهما وصفًا له بالقدرة على نفع مَنْ شاء، وضرَّ مَنْ شاء، وذلك أنَّ من لم يكن على النفع والضر قادرًا لم يكن مرجوًّا ولا مخوفًا»¹.

ثم في كلام الحلبي (ت 403 هـ)؛ قال: «ولا ينبغي أن يدعى ربنا ﷻ باسم القابض حتى يقال معه الباسط»².

وقال: «وقد يجوز أن يدعى الله جل ثناؤه باسم النافع وحده، ولا يجوز أن يدعى بالضرَّ وحده حتى يجمع بين الاسمين كما قلت في الباسط والقابض»³.

وقال أيضًا: «ولا يُدعى الله باسم المانع حتى يقال عنه المعطي، كما قلت في الضار والنافع»⁴.

وقال: «ولا ينبغي أن يفرد الخافض عن الرافع في الدعاء كما قلت في المانع والمعطي، فالخافض هو الواضع من الأقدار، والرافع المُعلي للأقدار»⁵.

وقال: «ولا ينبغي أن يدعى جل ثناؤه بالمؤخر إلا مع المقدم، ولا بالمدل إلا مع المعز، ولا بالمميت إلا مع الحيي؛ كما قلت في المانع والمعطي»⁶.

ونقل البيهقي (ت 458) عن الخطابي والحلي ما قاله في هذا الباب.

وقال الغزالي (ت 505): «ولا نقول لله سبحانه: يا مُذلُّ، ونقول يا معزُّ يا مدلُّ، فإنه

إذا جمع بينهما كان وصف مدح؛ إذ يدل على أنَّ طرقي الأمور بيده»⁷.

وقال الرازي (ت 606) عند شرح اسمي الله تعالى القابض الباسط: «الأولى والأحسن في

مثل هذين الاسمين أن تُقوِّي أحدهما في الذكر بالآخر؛ ليكون ذلك أدلَّ على القدرة والحكمة

¹ شأن الدعاء (ص 94).

² المنهاج في شعب الإيمان (1/ 203).

³ المنهاج في شعب الإيمان (1/ 205-206).

⁴ المنهاج في شعب الإيمان (1/ 206).

⁵ المنهاج في شعب الإيمان (1/ 206).

⁶ المنهاج في شعب الإيمان (1/ 208)، ونقله البيهقي وزاد فيه: القابض الباسط. الأسماء والصفات (1/ 305).

⁷ المقصد الأسنى (ص 156).

ولهذا السبب قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَصْطُطُ﴾ [البقرة: 245]، وإذا ذكرت القابض مُفردًا عن الباسط كنت قد وصفته بالمنع والحرمان، وذلك غير جائز¹.

وقال الرازي عند كلامه على الضار النافع: «هذان الوصفان صفتا مدح بدليل أن نفيهما عيبٌ قال تعالى: هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون، واعلم أن الجمع بين هذين الاسمين أولى وأبلغ في الوصف بالقدرة على ما شاء كما شاء فلا نافع ولا ضارَّ غيره؛ لأننا قد دللنا في هذا الكتاب على أن كل ما سوى الله تعالى ممكن، وكل ممكن فهو مفتقر إلى ترجيح مرجح، والخيرات والشُرور كلها داخلة في هذه القضية وهذا يوجب القطع بأنه تعالى هو النافع وهو الضارَّ»².

وقال ابن تيمية (ت 728): «ولهذا إذا ذكر باسمه الخاص قرن بالخير، كقوله في أسمائه الحسنى: الضار، النافع، المعطي، المانع، الخافض، الرافع، المعز، المذل، فجمع بين الاسمين لما فيه من العموم والشمول الدال على وحدانيته، وأنه وحده يفعل جميع هذه الأشياء، ولهذا لا يدعى بأحد الاسمين: كالضار، والنافع، والخافض، والرافع، بل يذكران جميعًا، ولهذا كان كل نعمة منه فضلًا، وكل نقمة منه عدلاً»³.

وقال ابن تيمية: «وقد قال من قال من العلماء إن مثل أسمائه الخافض الرافع والمعز المذل والمعطي المانع والضار النافع لا يذكر ولا يدعى بأحد الاسمين الذي هو مثل الضار والنافع والخافض؛ لأن الاسمين إذا ذكرا معًا دلّ ذلك على عموم قدرته وتدبيره وأنه لا رب غيره وعموم خلقه وأمره فيه مدح له وتنبيه على أن ما فعله من ضرر خاص ومنع خاص فيه حكمة ورحمة بالعموم، وإذا ذكر أحدهما لم يكن فيه هذا المدح، والله له الأسماء الحسنى ليس له مثل السوء قط، فكذلك أيضًا الأسماء التي فيها عموم وإطلاق لما يحمد ويذم لا توجد في أسماء الله تعالى الحسنى»⁴.

¹ لوامع البنات (ص 176).

² لوامع البنات (ص 253).

³ منهاج السنة النبوية (5/ 410).

⁴ بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (3/ 300).

وقال: «وكذلك الأسماء التي فيها ذكر الشر، لا تذكر إلا مقرونة، كقولنا الضار النافع، المعطي المانع، المعز المذل، أو مقيدة؛ كقوله ﴿إِنَّمَا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مَنْتَقِمُونَ﴾ [السجدة: 22]»¹. وقال ابن القيم (ت 751): «أَنَّ أسماءه تعالى منها ما يطلق عليه مفردًا ومقتربًا بغيره، وهو غالب الأسماء فالقدير والسميع والبصير والعزیز والحكيم وهذا يسوغ أن يدعى به مفردًا ومقتربًا بغيره فتقول: يا عزيز يا حلیم يا غفور يا رحيم، وأن يفرد كل اسم، وكذلك في الثناء عليه، والخبر عنه بما يسوغ لك الإفراد والجمع، ومنها ما لا يطلق عليه بمفرده بل مقرونًا بمقابله؛ كالمانع والضرار والمنتقم، فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله، فإنه مقرون بالمعطي والنافع والعفو فهو المعطي المانع الضار النافع المنتقم العفو المعز المذل؛ لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله؛ لأنه يراد به أنه المنفرد بالربوبية وتدير الخلق والتصرف فيهم عطاء ومنعًا ونفعًا وضرًا وعفوًا وانتقامًا، وأما أن يثنى عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار فلا يسوغ. فهذه الأسماء المزدوجة تجري الأسماء منها مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض، فهي وإن تعددت جارية مجرى الاسم الواحد، ولذلك لم تجيء مفردة ولم تطلق عليه إلا مقتربة فاعلمه، فلو قلت: يا مذل يا ضار يا مانع وأخبرت بذلك لم تكن مثنيًا عليه ولا حامدًا له حتى تذكر مقابله»².

ونظم هذا المعنى في نونيته:

هَذَا وَمِنْ أَسْمَائِهِ مَا لَيْسَ يَفْرَدُ بَلْ يُقَالُ إِذَا أَتَى بِقِرَانٍ
وَهِيَ الَّتِي تَدْعَى بِمَزْدَوَاجَتِهَا إِفْرَادَهَا خَطَرَ عَلَى الْإِنْسَانِ
إِذْ ذَاكَ مُوَهَّمٌ نَوْعِ نَقْصِ جَلِّ رَبِّ الْعَرْشِ عَنْ عَيْبٍ وَعَنْ نُقْصَانِ
كَالْمَانَعِ الْمُعْطِي وَكَالضَّارِّ الَّذِي هُوَ نَافِعٌ وَكَمَالِهِ الْأَمْرَانِ
وَنَظِيرِ هَذَا الْقَابِضِ الْمُقْرُونِ بِاسْمِ الْبَاسِطِ الْفُظَّانِ مُقْتَرِنَانِ
وَكَذَا الْمَعَزِّ مَعَ الْمَذِلِّ وَخَافِضِ مَعَ رَافِعِ لَفْظَانِ مُزْدَوَاجَانِ
وَحَدِيثِ أَفْرَادِ اسْمٍ مُنْتَقِمٍ فَمَوْقُوفٍ كَمَا قَدْ قَالَ ذُو الْعَرْفَانِ

¹ الحسنة والسيئة (ص 51).

² بدائع الفوائد (1/ 167).

ثم تواتر نقل من جاء بعد ابن القيم عنه؛ حتى استقرَّ في اعتقاد كثير من المتأخرين عدم جواز إطلاق هذه الأسماء مفردة على الله تعالى. واستقصاء ذلك يطول به البحث، وإن كان اشتهاؤه عند المتأخرين واستقرارهم عليه حاديًا لتحقيق الحقِّ في هذه المسألة.

نقد القاعدة:

ونتناول ذلك من خلال النقاط التالية:

1. أسماء الله تعالى كلّها حُسنٌ

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا اللَّهَ وَأَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: 110]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [طه: 8]، وقال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: 24].

ومعنى الأسماء الحسنى أنّها أحسن الأسماء، فكلُّ منها أحسن الأسماء، ولا يُقال عليه أحسن الأسماء إلا إذا كان في نفسه بالغ الحُسْن، لا يُوهِم نقصًا ولا عيبًا، ولو أُوهم نقصًا أو عيبًا لما كان حسنًا؛ فضلًا عن أن يكون أحسن، وما كان كذلك لا يجوز أن يُسمّى الله تعالى به. فتمامُ الحُسْن لا بد أن يتحقق في كلّ اسمٍ من أسماء الله تعالى، فلا يكون ما صحَّ اسمًا من أسماء الله تعالى إلا أحسن الأسماء، ولا يكون في إفراده نقصٌ، بل يكون منتهى كمال الحُسْن في الدلالة على ما كان دالًّا عليه من وصفٍ ثابت لله وَجَلَّ في ذاته أو صفاته أو أفعاله.

ونقل الإمام الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: «ومن أسمائه: العزيز الجبار، وكلُّ أسماء الله حسن»¹.

وقال ابن الوزير اليماني: «واعلم أنّ الحسنى في اللغة هو جمع الأحسن، لا جمع الحسن، فإنَّ جمعه حَسَانٌ وحَسَنَةٌ، فأسماء الله - التي لا تحصى - كلّها حسنةٌ، أي: أحسن الأسماء، وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: 27] أي: الكمال الأعظم في ذاته وأسمائه ونُعُوتِهِ، فلذلك وجب أن تكون أَسْمَاؤُهُ أحسن الأسماء؛ لا أن تكون

¹ تفسير الطبري (10/ 596).

حسنةً وحساناً لا سوى، وكم بين الحسنِ والأحسن من التفاوت العظيم عقلاً وشرعاً ولغةً وعُرفاً»¹.

وقال ابن القيم: «أسماءُ كلها أسماء مدح وحمد وثناء وتمجيد، ولذلك كانت حسنى، وصفاته كلها صفات كمال، ونعوته كلها نعوت جلال، وأفعاله كلها حكمة ورحمة ومصلحة وعدل»².

قال ابن القيم: «ومن استقرأ الأسماء الحسنى وجدها مدائح وثناءً تقصر بلاغات الواصفين عن بلوغ كنهها، وتعجز الأوهام عن الإحاطة بالواحد منها».

وقال: «وكذلك أسماء الرب تعالى كلها أسماء مدح ولو كانت ألفاظاً مجردة لا معاني لها لم تدلّ على المدح، وقد وصفها الله سبحانه بأنها حسنى كلها فقال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذُرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180]، فهي لم تكن حسنى لمجرد اللفظ بل لدلالاتها على أوصاف الكمال»³.

ولا يصحُّ أن يُقال إنَّ في أفراد بعضها نقصاً، وأمّا توهُمُ النقص فلا يتوقف على أسماء الأفعال المتقابلة كالقابض الباسط؛ بل قد يُتوهم هذا النقص في بعض الأسماء كالباطن والجبار والمتكبر والحليم... وغير ذلك عند من لم يفهم من معانيه ما يحصنه من ذلك الوهم، فعاد أمر الوهم نسبياً يتوقف على علم المرء بمعاني الاسم لا على شيء في معنى الاسم نفسه.

والخلاصة أنَّ التوهُمَ نسبيّ، فقد يتوهُمُ متوهُمٌ نوع نقص في اسم الله الرفيق، أو الجبار أو المتكبر أو نحو ذلك مما هو حاصلٌ لبعض الناس، ومع ذلك فتلك الأسماء تُطلق مفردة. ولو كان عدُّ الأسماء الحسنى منوطاً بما يتوهمه المتوهمون لعادَ أمرُ تحديد أسماء الله تعالى إلى الاستحسان العقليّ المحض.

قال الغزالي: «فإن قيل: ولم لا يجوز أن يقال له العارف والعاقل والفطن والذكي وما يجري مجراه؟ قلنا: إنما المانع من هذا وأمثاله ما فيه من إيهامات، وما فيه إيهامٌ لا يجوز إلا بإذن؛

¹ العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (7/ 229).

² مدارج السالكين (1/ 144).

³ طريق المهجرتين (ص 136).

كالصبور¹ والحليم والرحيم؛ فإنَّ فيه إيهامًا، ولكن الإذن قد ورد به. وما ورد به الإذن من هذا أو غيره مما يستغرب للاستحالة في حقه فمتأوَّل على ما يجب من التأويل، فأما العاقل فلم يرد به الإذن، والإيهام فيه أنَّ العاقل هو الذي له معرفة تعقله أي تمنعه؛ إذ يقال: عَقَّلَهُ عَقْلُهُ. والفتنة والذكاء يشعران بسرعة الإدراك لما غاب عن المدرك، والمعرفة قد تشعر بسبق نكرة². ومع ما في بعض ما ذكره الغزالي من نظرٍ؛ فإنَّ نصَّه قد أبان عن الأمرين: نسبة الوهم، وتعليق التسمية بالإذن والتوقيف. فعاد الأمر على أنَّ القائل بثنائية الأسماء المفردة والأسماء المُزدوجة مطالبٌ بالدليل. وليس ثمَّ دليلٌ على ذلك، بل الدليل على ضده على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

ونقل الطيبي عن الراغب: «ولو تُرك الإنسان وعقله لما جسر أن يطلق عليه غاية هذه الأسماء التي ورد الشرع بها؛ إذ كان أكثرها على حسب تعارفنا يقتضي أعراضًا، إمَّا كمية نحو العظيم والكبير، وإمَّا كيفية نحو الحيِّ والقادر، أو زمانًا نحو القديم والباقي، أو مكانًا نحو العليِّ والمتعالي، أو انفعاليًا نحو الرحيم والودود، وهذه معانٍ لا تصحُّ عليه سبحانه على حسب ما هو متعارف بيننا، وإن كان لها معانٍ معقولة عند أهل الحقائق، من أجلها صحَّ إطلاقها عليه رَجُلٌ»³.

ومن لوازم القول بأنَّ أسماء الله الحسنى غاية في الحسن والكمال أنَّ إثبات أيِّ اسمٍ منها كافٍ لتصحيح قولنا: خير الفاعلين، وأبلغ الفاعلين، وأفعَل الفاعلين، وخيرُ موصوفٍ، وذو الصفة، فثبت اسم "الرحيم" مُصَحَّح لقولنا: خير الراحمين، وأرحم الراحمين، وخير رحيم، وذو الرحمة، ولو لم يأتِ بجلِّها الوحي. وثبت اسم الكريم مصحح لقولنا: خير الأكرمين، وأكرم الأكرمين، وذو الإكرام أو ذو الكرم... ونحو ذلك مما يسوغ في التركيب اللُّغوي، ولا يتوقَّف ذلك على ورود الدليل؛ بل هو من لوازم حُسن الأسماء وكمالها. والله أعلم. وعليه؛ فقولنا "خير الرازقين" لازم لثبوت اسم الله "الرازق"، و"ذو القوة" لازم لثبوت اسم الله "القوي"، و"أسرع الحاسبين" لازم لثبوت اسم الله "الحسيب"، و"خير الحاكمين"، و"أحكم الحاكمين" لازمان

¹ لم يصحَّ (الصبور) اسمًا، ولكن ذكره الغزالي لاعتماده خبر الأسماء، ومعلوم أنَّه خبر ضعيف، وذكر الأسماء فيه مدرج، وليس من كلام النبي ﷺ باتفاق جهابذة المحدثين. والله أعلم.

² المقصد الأسنى (ص 156).

³ شرح المشكاة (6/ 1767).

لثبوت اسم الله تعالى "الحكيم" إذ الحكيم من معانيه الثابتة "الحاكم"، ومن الآثار العائدة إلى هذا المعنى فصل القصاء بين العباد يوم القيامة، كما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ﴾ [النمل: 78]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَاعِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضِي الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ [الأنعام: 57]، يقضي الحقّ قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف من العشرة¹. ولذلك فـ"خير الفاصلين" عائدة إلى كمال الحُسن في اسم الله تعالى "الحكيم". والله أعلم.

2. وتزداد الحاجة إلى التوقيف إذ انبنى حكم شرعيّ على ما ذهب إليه القائلون بهذه الثنائية؛ كقولهم: لا يجوز أن يُطلق اسم كذا، أو يجب أن يكون مقترناً بكذا، ونحو ذلك مما رأينا في كلام العلماء المذكور قريباً، وما لم نقله من كلام المتأخرين والمعاصرين أشدّ وأكثر. ومن المتفق عليه أن الأحكام الشرعية من الوجوب والجواز والمنع لا تؤخذ إلا بنصّ شرعيّ مُحْكَم أو إجماع واقع أو قياس صحيح، وقد عُدم في حالتنا ذلك.

وإنّ الناظر في تطوّر الفكرة من خلال النصوص التي نقلناها ليرى جلياً أنها مبنية على استحسان عقليّ محضٍ - سنذكر سببه لاحقاً - بدأها الزجاج - فيما يبدو والله أعلم - بقوله: «الأدب في هذين الاسمين أن يذكرهما معاً»، ولعلّ تعبيره بلفظ (الأدب) يريد به المستحسن لا أنّه واجبٌ، ثم أكّد الخطابي ذلك بقوله: «قد يحسن في مثل هذين الاسمين أن يقرن أحدهما في الذكر بالآخر، وأن يوصل به؛ ليكون ذلك أنبأ عن القدرة، وأدّل على الحكمة»، فانظر إلى دلالة قوله: «قد يحسن»، ثمّ وازنهما بعبارة الحلّيمي: «ولا ينبغي أن يدعى ربنا ﷻ باسم القابض حتى يقال معه الباسط»، وانظر كيف تطوّرت عبارتا "الأدب"، "قد يحسن" إلى "ولا ينبغي"، ثم وازن كلّ هذا بعبارة ابن القيم: «إفرادها خطرٌ على الإنسان»، وبما صرّح به من أنّ الاسمين المزدوجين كالاسم الواحد لا يجوز فصل حروفه عن بعضها، ولعلّه غير مسبوقٍ إلى هذا الادّعاء، ثم انظر إلى ما استقرّ عند المتأخرين من عدم الجواز، وما احتشدت به كتاباتهم من التصريح بهذا. وهو حكم شرعيّ لا مستند لهم من الشرع فيه.

ومن التطور الحادث في هذه الفكرة - وهو يدلّ على اضطرابها - أنّ كثيراً من المتأخرين فهموا أنّ الاسمين جميعاً لا يجوز إفراد أحدهما عن الآخر، مع أنّ مراد كثير من المتقدمين أنّ

¹ انظر: النشر في القراءات العشر.

أحد الاسمين قد يوهم نقصاً، كقول الحليمي: «وقد يجوز أن يدعى الله جل ثناؤه باسم النافع وحده، ولا يجوز أن يدعى بالضرّ وحده حتى يجمع بين الاسمين كما قلت في الباسط والقابض»¹.

فالحافض المذل القابض المانع هي التي توهم النقص؛ لا الرافع المعز الباسط المعطي، ولم يقصد كثيرٌ من المتقدمين عدم جواز أفراد هذه الأخيرة، وإنما قصدوا التأدب بعدم أفراد الأولى، وإلا فإنّ الباسط المعطي في معنى الرزاق الكريم الجواد ونحو ذلك.

ومن اضطراب الفكرة كذلك أنّهم لم يتفقوا على الأسماء التي تندرج تحت قسم الأسماء المزدوجة؛ بل بعضهم يُدرج أسماءً دون أسماء، وبعضهم يعكس، وبعضهم يتوسّع، وبعضهم يتقلل، فالزجاج مثلاً يعدّها منها القابض الباسط، ولا يعدّها المقدم المؤخر، ومنهم من يعدّها ما لم يعدّها أحدٌ، كالحبي المميت، عدّه الحليمي فقط، والمتأخرون يتوسعون حتى إنّ بعضهم يُدخل فيها الظاهر والباطن. واضطراب التطبيق من أكبر الأدلة على أنّ أصل القاعدة غير مُحكم.

3. ونحن متفقون أنّ الاسم المُفرد دالٌّ على غاية الكمال بنفسه، ولكن يحصل باقتران أيّ اسمين منها معانٍ ودلالاتٌ قد لا تحصل من الاسم الواحد.

وقد دلّ استقراء القرآن الكريم على أنّ لكل مقامٍ ما يناسبه من هذا الاقتران، فمثلاً؛ اسم الله العزيز يقترب في القرآن الكريم بالحميد، وبالرحيم، وبالعليم، وبالقوي، وبالوهاب، وبالغفار، وبالغفور... وأكثر ما يقترب بالحكيم. ولكلٍّ من هذا دلالاته ومعناه وحكمته في سياقه، فإذا أُفرد العزيزُ جازَ أفرادُه وساغ، ولا يقال: إنّ فيه نقصاً أو عيباً. وما يقال في اسم الله العزيز يجب أن يقال في كلّ ما ثبت بالدليل القاطع أنّه من أسماء الله الحسنى. فهذا الاقتران دالٌّ على معانٍ هي في غاية الحسن والكمال قد لا يدلُّ عليها الاسم المفرد، وإن كان هذا الاسم المفرد يفيد معاني هي في نفسها في غاية الكمال والحسن فيما دلّت عليه.

فالحاصل أنّ كلّ اسمٍ في نفسه كمالٌ مُطلق وحسنٌ بالغ، ولكنّ المعاني الحاصلة باقتران أحدها بالآخر في سياقٍ إخبارٍ أو دعاءٍ أو ثناءٍ أكثر من ذلك الحاصل بانفراده؛ قال الزجاج:

¹ المنهاج في شعب الإيمان (1/ 205-206).

«وَقَدْ جَاءَ أَنَّهُ مِنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ، فَهَذَا لِمَنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ مُوَحِّدًا لَهُ بِهِ؛ فَكَيْفَ مِنْ ذَكَرَ أَسْمَاءَهُ كُلَّهَا يُرِيدُ بِهَا تَوْحِيدَهُ وَالثَّنَاءَ عَلَيْهِ»¹.

وقال ابن عثيمين: «وَالْحُسْنُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى يَكُونُ بِاعْتِبَارِ كُلِّ اسْمٍ عَلَى انْفِرَادِهِ، وَيَكُونُ بِاعْتِبَارِ جَمْعِهِ إِلَى غَيْرِهِ، فَيَحْصِلُ بِجَمْعِ الْاسْمِ إِلَى الْآخِرِ كَمَالٌ فَوْقَ كَمَالٍ»².

وقال ابن القيم: «[مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى] صِفَةٌ تَحْصُلُ مِنْ اقْتِرَانِ أَحَدِ الْأَسْمَاءِ وَالْوَصْفَيْنِ بِالْآخَرِ، وَذَلِكَ قَدْرٌ زَائِدٌ عَلَى مَفْرُودِيهِمَا نَحْوُ الْغَنِيِّ الْحَمِيدِ الْعَفْوِ الْقَدِيرِ الْحَمِيدِ الْمَجِيدِ وَهَكَذَا عَامَّةُ الصِّفَاتِ الْمُقْتَرَنَةِ وَالْأَسْمَاءِ الْمَزْدُوجَةِ فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّ الْغَنَى صِفَةٌ كَمَالٌ وَالْحَمْدُ كَذَلِكَ وَاجْتِمَاعُ الْغَنَى مَعَ الْحَمْدِ كَمَالٌ آخَرُ فَلَهُ ثَنَاءٌ مِنْ غَنَاهُ وَثَنَاءٌ مِنْ حَمْدِهِ وَثَنَاءٌ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا وَكَذَلِكَ الْعَفْوُ الْقَدِيرُ وَالْحَمِيدُ الْمَجِيدُ وَالْعَزِيزُ الْحَكِيمُ فَتَأْمَلْهُ فَإِنَّهُ مِنْ أَشْرَفِ الْمَعَارِفِ»³.

وللتوضيح؛ فَإِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْبَاسِطُ يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ الْبَسْطِ بِمَعَانِيهِ وَمَقَامَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَكَذَا اسْمُ اللَّهِ الْقَابِضُ دَلٌّ عَلَى كَمَالِ الْقَبْضِ - عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ - فَإِذَا اقْتَرْنَا دَلًّا بِمَجْمُوعِهِمَا عَلَى كَمَالِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِ الشَّيْءِ وَضِدِّهِ، وَإِجْرَاءِ الْأَمْرِ وَضِدِّهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَقَهْرِهِمُ بِالْأَضْدَادِ، وَفِيهَا دَلِيلٌ ضَمِنِي عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: 46]. وَقَدْ ذَهَبَ الْحَسَنُ وَمُقَاتِلٌ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ الْمَعْنَى بِالزَّوْجَيْنِ أَزْوَاجَ الْمُتَضَادَّاتِ كَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالْدُنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، وَالْبَرُّ وَالْبَحْرُ، وَالشِّتَاءُ وَالصَّيْفُ، وَالْبَرْدُ وَالْحَرُّ، وَالسَّهْلُ وَالْجَبَلُ، وَالسَّبْخَةُ وَالْعَذْبَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِذَا وَقَفَ الْمُؤْمِنُ عَلَى ذَلِكَ تَذَكَّرَ فِيمَا خَلَقَ اللَّهُ ﷻ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَدْلٌ وَلَا مِثِيلٌ، وَأَنَّهُ الْفَرْدُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ شَبِيهٌ فَيُوَحِّدُهُ. قَالَ مُجَاهِدٌ: لَتَعْلَمُوا أَنَّ خَالِقَ الْأَزْوَاجِ وَاحِدٌ. وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: «خَلَقَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِكُلِّ مَا خَلَقَ مِنْ خَلْقِهِ ثَانِيًا لَهُ مُخَالَفًا فِي مَعْنَاهُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ لِلْآخَرِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ، وَإِنَّمَا نَبَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى قُدْرَتِهِ عَلَى خَلْقِ مَا يَشَاءُ خَلْقَهُ مِنْ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَالْأَشْيَاءِ الَّتِي شَأْنُهَا فَعْلٌ نَوْعٍ وَاحِدٌ دُونَ خِلَافِهِ، إِذْ كُلُّ مَا صِفَتُهُ فَعْلٌ نَوْعٍ وَاحِدٌ دُونَ مَا عَدَاهُ كَالنَّارِ الَّتِي شَأْنُهَا التَّسْخِينُ، وَلَا تَصْلَحُ لِلتَّبْرِيدِ، وَكَالتَّلْجِ الَّذِي شَأْنُهُ التَّبْرِيدُ،

¹ معاني القرآن وإعرابه (3/ 351).

² القواعد المثلى (ص 7).

³ بدائع الفوائد (1/ 161).

ولا يصلح للتسخين، فلا يجوز أن يوصف بالكمال، وإنما كمال المدح للقادر على فعل كل ما شاء فعله من الأشياء المختلفة والمتفقة»¹.

فقهرهم بالأضداد، وذلك قاضٍ بكمال وحدانيته، ولذلك يكثر أن يقترب اسم الله تعالى الواحد بالقهار، بل لم يأتيا في القرآن إلا مقترنين وذلك في ستة مواضع؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَتَأْخُذُكُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسُهُمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا الْخَلْقَ فَتَشَبَّهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿١٦﴾﴾ [الرعد: 16]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾﴾ [إبراهيم: 48]، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَنْ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿١٥﴾﴾ [ص: 65]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿٤﴾﴾ [الزمر: 4]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر: 16]، وفي التنزيل: ﴿يَصْلَحِي السَّجْنَاءُ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾﴾ [يوسف: 39].

فهو سبحانه الواحد الذي لا يقهره ضد ولا يصابه نِدٌّ، والذي لا يفتقر إلى قرين، ويقهر بالضدّ ضده، كما تقهر الظلمة النور، والحر البرد، ونحو ذلك، ولا يفتقر إلى زوج كما تفتقر الأنثى إلى الذكر والذكر إلى الأنثى.

4. ولعل الذي أدى إلى فكرة الأسماء المزدوجة هو عدم التوقف عند أسماء الله الثابتة في الكتاب والسنة، وتجاوز ذلك إلى تجويز اشتقاق الأسماء الحسنى من الأفعال، أو إلى تصحيح حديث الوليد بن مسلم. فأسماء "المعز المذل"، و"الخافض" و"المانع"، "الضار النافع"، "المحيي المميت" لم تثبت أصلاً بدليل صريح؛ حتى نحتاج إلى الفرار إلى تلك القاعدة. فلمّا أدخلوا في الأسماء الحسنى بعض ما لم يُتَّفَقَ على تصحيحه - بل الأرجح عدم صحته - احتاجوا إلى وضع هذه القاعدة التي رأينا اضطرابها.

ولم يثبت من الأسماء الممثل بها عند المتقدمين إلا القابض الباسط، والمقدم المؤخر. فالأولان ثابتان من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله؛ لو سعرت، فقال: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، الْمُسَعِّرُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو

¹ تفسير الطبري (21/ 548-549).

أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال»¹. وهذا اللفظ دالٌّ على أنَّ القابض الباسط من أسماء الله تعالى. والله أعلم.

والمقدم المؤخر ثابتان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في وصف تهجد النبي ﷺ وأنه كان يقول فيما يقول عند القيام للتهجد: «أنت المقدم وأنت المؤخر»²، ومن حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء: «رب اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري كله، وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي خطاياي، وعمدي وجهلي وهزلي، وكل ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت المقدم وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير»³، وكذلك من حديث علي رضي الله عنه فيما كان يقوله النبي ﷺ بين التشهد والتسليم⁴.

فإذا ثبت أنَّ بعضَ نصوص الشرع وردت بذكر بعض مقامات القبض مفردة عن مقامات البسط، وبعض معاني التقديم مفردة عن بعض معاني التأخير والعكس؛ فقد سقطت الفكرة من أساسها. والله المستعان. ونعود إلى تطبيق هذا المسلك في موضعه من البحث بإذن الله. أمَّا الأسماء التي ليست على الشرط الذي نعتقده لعدّها من أسماء الله تعالى، فيسقط دخولها في محلّ النزاع، إذ لا يُسلم بأنها من أسماء الله الحسنى؛ كالضارّ والمذلّ. والله أعلم.

5. وقد يقول قائل: إذا كان كثيرٌ ممّا عدّوه أسماءً مُزدوجة لا تُسلمون بإثباته، فقد بقي من هذا المزدوجات - على الأقلّ - أربعة أسماء تثبتونها: القابض الباسط، والمقدم المؤخر، فكيف عدّوها أسماءً مُزدوجة؟ ولعلّ الإجابة على ذلك أنّهم نظروا لبعض معاني الاسم دون بعض، ولو اعتبروا جميع معانيه للزمهم أطراح الفكرة أو التفصيل فيها على الأقلّ. وقد سلك الإمام البيهقي - رحمه الله - هذا المسلك فقال عند شرحه اسم الله المانع: «وقيل: المانع هو الناصر الذي يمنع أوليائه؛ أي: يحوطهم وينصرهم على عدوهم، ويقال: فلانٌ في منعةٍ من قومه؛ أي في جماعة تمنعه وتحوطه... وعلى هذا المعنى يجوز أن يُدعى به دون اسم المعطي، وقد ذُكر في خبر

¹ أخرجه أحمد وغيره وإسناده صحيح على شرط مسلم.

² أخرجه البخاري

³ أخرجه البخاري ومسلم.

⁴ أخرجه مسلم.

الأسامي دون اسم المعطي، وبعضهم قال: الدافع بدل المانع وذلك يؤكد هذا المعنى في المانع. والله أعلم»¹.

فأنت ترى أنه قد فصل في اسم المانع، فأجاز إفراده على بعض المعاني. ومن الطريف أن من معاني اسم الله "القابض" قبض أيدي الكفار عن المؤمنين؛ كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَرَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ [المائدة: 11]، وهو عينُ المانع الذي عناه الإمام البيهقي في اسم الله "المانع" على منازعة في إثبات اسم المانع.

وليس بعض ما تُفسَّر به الأسماء أولى من بعضه ما دامت النصوص الصحيحة قد جاءت به، واللغة تختمله، والسياق لا يباه، مع ما يدلُّ عليه من معانٍ تليق بالله تعالى من غير تمثيلٍ ولا تأويلٍ ولا تعطيلٍ.

بل إننا نذهب إلى أن قول النبي ﷺ: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَ بِهِ نَفْسُكَ، أَوْ عَلِمَتْهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أُنْزِلَتْهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرَتْ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ...» الحديث² أوَّل ما يجب أن يُحمل عليه هذا الاستثثار والإيثار أن يكون مُتعلِّقًا بمعاني الأسماء الحسنى التسعة والتسعين؛ لا بأسماء زائدة عنها غير معروفة، فلا نشكُّ أن البشر يتفاوتون في معرفتهم بمعاني بعض الأسماء ومواقعها ومتعلقاتها، بل؛ قد يُفتح للأميِّ من بعضها ما لا يُفتح للعالم؛ لتعلُّقها بشيءٍ يخصُّ هذا الأميَّ لم تجر الأقدار على العالم به. وأكمل الناس علمًا بالله هم الأنبياء، كما قال النبي ﷺ: «إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا»³، ولكن لا يُحيط بكل معاني أسماء الله إلا الله تعالى، فهو سبحانه القائل: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255]، والقائل: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110].

وقوله ﷺ في حديث الشفاعة: «فأقوم بين يديه فأحمده بمحامد لا أقدر عليه الآن، يلهمنيه الله»⁴ دالٌّ على ذلك؛ فإنَّ تلك المحامد راجعة إلى اسم الله تعالى الحميد ولا شك، مع عودها

¹ الأسماء والصفات للبيهقي (1/ 280). ويعني بخبر الأسامي حديث الوليد بن مسلم المشهور الذي فيه جمع الأسماء.

² أخرجه أحمد وغيره، وهو يحتمل التصحيح.

³ أخرجه البخاري.

⁴ أخرجه البخاري ومسلم، واللفظ لمسلم.

إلى غيره من الأسماء التسعة والتسعين، فهذا اللفظُ أدلُّ على تعلُّق الإيثار والاستئثار بمعاني الأسماء منه على تعلُّقهما بأسماء زائدة على التسعة والتسعين. والله أعلم.

ولا يفوتنا أن نشير إلى ما ألمح إليه الإمام البيهقي من أنَّ خبر الأسماء المشهور ليس فيه اسم الله "المُعطي"، فضلاً عن أن يكون مقترناً بالمانع، ومع ذلك فقد منع قومٌ إطلاق "المانع" دون "المُعطي"، وهذا أيضاً دليلٌ آخر على اضطراب القاعدة.

6. الأسماء المقيدة

كذلك؛ فمن لوازم القول بأنَّ أسماء الله حُسن ضرورة إعادة النَّظر فيما يُطلق عليه بعض العلماء "الأسماء المقيدة"؛ فإنَّ الحُسن لا يتقيَّد بسياقٍ؛ كما لا يتقيَّد بازدواج. والخطأ في قاعدة التقييد لا يقلُّ خطورة عن الخطأ في قاعدة الازدواج. والناظر في تأصيلهم للتقييد يرى كثيراً من قواعدهم غير جارية على أعراف اللغة، ولا مُطرَّدة على ما وضعوه هم أنفسهم من قانونٍ، ولذا جاءت منتقضة متناقضة.

ومما يوضح ذلك أنَّ بعض العلماء عدَّ "المحيط" اسماً مقيداً؛ لأنَّه يأتي مقيداً بالباء في نحو قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ يَمَيعَمَلُونَ مُحِيْطًا﴾ [النساء: 108]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيْطًا﴾ [النساء: 126]، وفرَّق بين التعدية بالباء، والتعدية بـ(على) الدالة على الفوقية في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 20]، ولا مُستند من اللغة لهذا الفهم ولا لهذا التفريق، فلا فرق بين التعبيرين غير أنَّ فعل "أحاط" يتعدى بالباء في أصل وضعه اللغوي، وفعل "قدر" يتعدى بـ"على"، وإذا لم يؤخذ الإطلاق من قوله (كل شيء) فممَّ يؤخذ؟! وإذا تُرك الأمر للاستحسان العقلي فللقائل أن يقول: إنَّ الإحاطة أبلغ من الفوقية؛ لأنها مستغرقة. والله أعلم.

وأخطر من ذلك قوله بأنَّ "الصادق" اسم مقيد؛ لأنه ورد في سياقٍ مخصوص في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومُهُمْ إِلَّا مَا حَمَلَ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ﴾ [الأنعام: 146]. ولازم عدَّه اسماً مقيداً أن يفهم أنَّ الله تعالى صادق في هذه القضية، وكاذب فيما سواها - حاشاه وسبحانه وتعالى - بدلالة المخالفة!! ولا يقول بذلك مسلم. فإمَّا أن تقولوا إنَّ السياق سياق إخبارٍ، ولا يؤخذ منه اسم الله "الصادق"، وإمَّا أن تقولوا بأنَّ هذا

التقييد المتوهم لا مفهوم له، وعليه يلزمكم أن تعدُّوه اسمًا مطلقًا، إمَّا من جهة أنَّه لا تقييد، وإمَّا من جهة أنَّ هذا التقييد لا مفهوم له، وأمَّا عدُّه اسمًا مُقيَّدًا فلا يستقيم بحال. والله أعلم. وهذه القاعدة تنطبق على كثيرٍ مما أدخلوه في الأسماء المقيدة.

معاني اسم الله القابض التي دلت عليها نصوص الوحيين

في هذا الجزء من البحث نشير إلى بعض معاني القبض التي دلت عليها نصوص الوحيين، ونرى - بإذن الله - كيف أتمها كمالاً كلها وإن أُطلقت في كثير من المواضع دون التصريح بما يقابلها من معاني البسط، ولعلَّ في هذا أكبرُ برهانٍ على تهاافتِ قاعدة الأسماء المزدوجة، وأنها لا أصل لها، وأنَّ الوحي دالٌّ على سقوطها.

ولم نقصد في هذه العجالة إلى بسط الكلام على اسم الله الباسط؛ إذ إنَّ إفراد اسم الله الباسط بمعنى الموسَّع على عباده في الرزق، كإفراد اسم الله الواسع والرزاق والكريم والجواد ونحو ذلك، وليس في جواز إفرادها نزاع، فعاد النزاع الحقيقي في جواز إطلاق اسم الله القابض. كذلك يجب ألا يكون هناك نزاعٌ في إطلاق هذه الأسماء التي زعموا أنَّها توهم نقصاً في مقام الإخبار عن الله تعالى، وإنما النزاع في إفرادها في مقامي الثناء والدُّعاء. وإنما قطعنا بذلك لأنهم لم يختلفوا على جواز الإخبار بما منعوا التسمية به من الألفاظ المنقسمة مثل الموجود، والمتكلم، والمريد، والشيء ونحو ذلك. قال ابن تيمية: «ويفرَّق بين دعائه والإخبار عنه، فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى؛ وأما الإخبار عنه فلا يكون باسم سيئ؛ لكن قد يكون باسم حسن أو باسم ليس بسيئ وإن لم يُحكم بحسنه؛ مثل اسم شيء وذات وموجود؛ إذا أُريد به الثابت، وأما إذا أُريد به الموجود عند الشدائد فهو من الأسماء الحسنى، وكذلك المريد والمتكلم؛ فإنَّ الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم فليس ذلك من الأسماء الحسنى؛ بخلاف الحكيم والرحيم والصادق ونحو ذلك فإن ذلك لا يكون إلا محموداً»¹.

بقي أن نعيد التنبيه على أنَّ قولنا بأنَّ قاعدة الأسماء المزدوجة غير صحيحة وليس عليها دليلٌ = لا ينافي إقرارنا بأنَّ اقتران الاسمين الأحسنين كمالاً فوق كمالٍ، وفيه مزيدٌ ثناءً على الله تعالى، فهذا القولُ يُسلِّم بصحَّة كل من تدبَّر القرآن الكريم، ونقَّب عن أسرار اقتران الأسماء الحسنى في فواصل الآيات البيّنات.

والآن إلى تفصيل الكلام في معاني اسم الله القابض وَبَاسِطٌ، وأما الكلام عن اسمي الله تعالى المقدم والمؤخر فلعلنا نضيفه - بإذن الله - في قادم الأيام.

¹ مجموع الفتاوى (6/ 142)، وانظر أيضاً: مجموع الفتاوى (9/ 301-302)، وبدائع الفوائد (1/ 161)، وتحفة المودود (ص114).

1. قبض الصدقات

من معاني القبض الأخذ، وقد قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: 104].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تصدَّق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، فإنَّ الله يتقبلها بيمينه، ثم يربِّيها لصاحبه كما يربِّي أحدكم فلوه؛ حتى تكون مثل الجبل»¹.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «ما تصدق رجل بصدقة إلا وقعت في يد الله قبل أن تقع في يد السائل، وهو يضعها في يد السائل» ثم قرأ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: 104].

وبه فُسِّر قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: 245].

فعن قتادة، في قوله: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾؛ قال: «يقبض الصدقة ويبسط ويخلف»². وقال الزجاج: «وقيل معنى (يقبض) أي: يقبض الصدقات ويخلفها، وإخلافها جائز أن يكون ما يعطي من الثواب في الآخرة، وجائز أن يكون مع الثواب أن يخلفها في الدنيا»³. فالله تعالى هو الذي يقبض الصدقة ويقبلها من عباده، وإنَّ يقين المتصدق بذلك يُشْهده عدة مشاهد:

أ) أنَّ الداعي إلى الصدقة والمستقرض ليستعين على إقامة أمر الله تعالى لا يستنكف أن يطلب، وقد حثَّ الله تعالى عباده على البذل واستقرضهم.

ب) أنَّ المتصدِّق لا يستعظم صدقته من حيث إنَّها تقع في يد العظيم سبحانه وتعالى، فيطيب بها نفساً، ويخرج من أطياب ما يقدر عليه، فالإيمان بهذا يزيد تحقُّق المسلم بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا

¹ أخرجه البخاري.

² تفسير ابن أبي حاتم.

³ معاني القرآن وإعرابه للزجاج (1/ 325).

تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفِيرٌ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾
 ﴿البقرة: 267﴾.

(ج) أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ إِذَا أُيْقِنَ أَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا يَقْبُضُهَا الرِّزَاقُ وَحَسْبُكَ فَإِنَّهُ لَا يَشْكُ فِي صَدَقِ مَوْعُودِ
 اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِأَنْ يُخْلِفَ عَلَيْهِ، وَيَبْسُطَ لَهُ الرِّزْقَ.

(د) أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ إِذَا أُيْقِنَ أَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا يَقْبُضُهَا الْكَرِيمُ وَحَسْبُكَ، فَيُوقِنُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَوْدِعُهَا مِنْ
 لَا تَضِيعُ عِنْدَهُ الْوَدَائِعُ، فَيَلْقَى صَدَقَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَتَّقِي بِهَا الْحَرَ وَالنَّارَ وَيَثَابَ عَلَيْهَا
 الْأَجْرُ الْعَظِيمُ وَالْعَطَاءُ الْجَزِيلُ.

فَقَدْ دَلَّ اسْمُ "الْقَابِضِ" جَلَّالَهُ عَلَى مُعَانِي قَبُولِ الصَّدَقَةِ، وَالرِّضَا بِهَا عَلَى الْعَبْدِ، وَالْخُلْفَ بِهَا
 عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، وَحِفْظَهَا لَهُ حَتَّى يُؤْفِيَهُ أَجْرَهُ عَلَيْهَا. وَلَوْ أَخْبَرَ الْعَبْدَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ قَابِضٌ
 لَكَانَ ثَنَاءً مُحْضًا لَا يَخَالِطُهُ وَهْمُ النِّقْصِ إِلَّا عِنْدَ مَنْ لَمْ يَقِفْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مِنْ مُعَانِي اسْمِ اللَّهِ
 الْقَابِضِ وَحَسْبُكَ، وَلَوْ قَالَ الْعَبْدُ فِي بَعْضِ دَعَائِهِ بَيْنَ يَدَيْ صَدَقَتِهِ: يَا قَابِضُ اقْبِضْ صَدَقَتِي، أَوْ: يَا
 قَابِضُ اقْبِلْ صَدَقَتِي ... أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ لَكَانَ دَاعِيًا بِاسْمِ اللَّهِ الْقَابِضِ مِثْنًا عَلَيْهِ بِهِ، قَائِمًا بِبَعْضِ
 حَقِّهِ فِيهِ، وَلَا يَقُولُ عَاقِلٌ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا قَرَنَ بِهِ اسْمُ الْبَاسِطِ؛ بَلْ هَذَا حَسَنٌ جَائِزٌ
 لَا شَكَّ فِيهِ بِإِذْنِ اللَّهِ، نَعَمْ؛ إِذَا قَالَ: يَا قَابِضُ يَا بَاسِطُ اقْبِلْ صَدَقَتِي وَاخْلُفْ لِي خَيْرًا لَكَانَ
 مَعْنَى حَسَنًا، مُتَضَمِّنًا شَيْئًا زَائِدًا عَنِ مَعْنَى الْأَوَّلِ؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَوَّلِ نَقْصٌ يَوْجِبُ
 عَدَمَ جَوَازِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2. قبض الرزق وقدره

كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرِ مَا يَشَاءُ
 إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [الشورى: 27]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ
 وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا لَمْعٌ﴾ [الرعد: 26]. وَأَمْثَالُهَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ.
 وَالتَّمَثُّلُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَنَحْوِهَا يَرَى أَنَّ قَبْضَ اللَّهِ تَعَالَى الرِّزْقَ عَنْ بَعْضِ عِبَادِهِ إِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ،
 وَرَحْمَةٌ بِهِمْ، وَلَوْ بَسَطَ لَهُمْ لَبَغَوْا وَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ، فَقَبْضُهُ رَحْمَةٌ وَعِلْمٌ وَحِكْمَةٌ وَإِنْعَامٌ عَلَيْهِمْ
 مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ، وَلَا يُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا الْقَبْضِ: إِنَّ ذِكْرَهُ مُنْفَرِدًا يُؤْهِمُ نَقْصًا إِلَّا إِذَا أَوْهَمَ
 اسْمُ الْعَلِيمِ أَوْ الْحَكِيمِ أَوْ الرَّحِيمِ نَقْصًا حَاشَ لِلَّهِ. وَلَوْ دَعَا دَاعٍ بِقَوْلِهِ: يَا قَابِضُ اقْبِضْ عَنِّي مَا
 يُطْغِينِي وَنَحْوَ ذَلِكَ، لَجَازَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْهِمَ نَقْصًا إِلَّا عِنْدَ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ وَجْهَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

3. إمساك السماوات والأرض في الدنيا

ومن معاني القبض الإمساك بإحكام، وهذا المعنى حاضرٌ في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: 41]، فإمساكه السماوات والأرض من آثار اسمه القابض قَبْضٌ . ولا يخفى ما فيه من كمالٍ وإن أفرد في الذكر إخبارًا وثناءً ودُعاءً.

4. قبض الظل

كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿الَّذِي إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسُ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴿٦٦﴾ [الفرقان: 45-46].

ومدُّ الظل وقبضه من آثار اسميه الباسط القابض، ومدُّ الظل وقبضه قوامُ حياة البشر.

5. قبض الريح وإرسالها، وقبض السحاب وبسطها

إرسال الريح وقبضها من آثار اسمي الله القابض الباسط، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الروم: 46]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ يَسَاءٍ إِذَا هُمْ يُسْتَبَشِرُونَ﴾ [الروم: 48]، وقد يكون الإرسال عذابًا كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يُخْصِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا﴾ ﴿٦٨﴾ أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِنَ الرِّيَّاحِ فَيُعْرِقَكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا﴾ [الإسراء: 68-69]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِكُمْ بَرِيحٌ طَيِّبَةٌ وَفَرَحْتُمْ بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [يونس: 22]. وقد يكون هذا القبض امتحانًا وابتلاءً بالشدة كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ ﴿٣٢﴾ إِنْ يَشَاءُ يُسَكِّنِ الرِّيَّاحَ فَيُظِلِّلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنْ فِي ذَلِكَ لَايَتَّ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقُهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: 34].

6. قبض القلوب والجوارح

إنَّ الله تعالى هو مقلب القلوب ومُصَرِّفُهَا، وهو الذي يحول بين المرء وقلبه، ويحول بينه وبين المعصية، ويقبض قلبه ليخوفه، ويقبض قلبه ليزجره، ويقبض قلبه وجوارحه عما يراه الناظر في

القريب حسناً وقد علم الله تعالى أن عاقبته شرٌ وسوء، وهو مقتضى دُعاء المستخير: «وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال في عاجل أمري وآجله - فاصرفه عني واصرفني عنه»¹. فمن رحمة الله تعالى بالعبد أن يقبض قلبه وجوارحه عن الأمر فيجد في نفسه كرهاً له واستنقلاً وكسلاً بعد أن كان منجذباً منشراحاً نشيطاً.

وقلب العبد لا يخلو أمره من أن يكون مُنقبضاً مُنبسطاً. ومن أطف معاني القبض المتعلقة بقبض القلوب أن يُذنب العبد الذنب أو يعتريه تفريطٌ وتقصيرٌ فينقبض قلبه لما بدر منه، فهذا دليل حياة القلب، وصاحبه يرجى له أن يستعقب ويتوب من قريب، وأما الذي لا ينقبض قلبه بالمعصية؛ فهو على خطر عظيم؛ كما قال ابن المبارك: «من أعظم المصائب للرجل أن يعلم من نفسه تقصيراً، ثم لا يبالي، ولا يحزن عليه»².

وإنَّ معاني القبض تلك لمن أعظم نعم الله تعالى على العبد، فإذا دعا قائلاً: يا قابض؛ اقبض قلبي عن الانشراح بالمعصية، وابقض جوارحي عن السوء ومواضع الزلل، واصرفني عنها، واصرفها عني.. ونحو ذلك؛ لكان مُحسناً مثنياً على الله تعالى. والله أعلم.

ومما يتعلّق بهذا المقام ائتلاف الأرواح واختلافها، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف»³.

فائتلافها انبساطها، واختلافها انقباضها، ويشهد له الواقع مما يجد المرء في نفسه أنه بمجرد النظر في وجه إنسان يلقاه لأول مرة يجد في نفسه انبساطاً غير واضح سببه، والعكس كذلك. فانقباضه من أهل المدة نعمة؛ إذ يكشف له حقيقة مباينته لهم، وانقباضه عن أهل الفضل تنبيهٌ وتحذيرٌ مما بينه وبينهم من المباينة فيرتاض بإزالته، ويسوس نفسه بتقريبها إليهم.

قال أبو العباس القرطبي: «ويستفاد من هذا الحديث أنَّ الإنسان إذا وجد من نفسه نفرة ممن له فضيلة أو صلاح فتش على الموجب لتلك النفرة، وبحث عنه بنور العلم؛ فإنه ينكشف له، فيتعيّن عليه أن يسعى في إزالة ذلك أو في تضعيفه بالرياضة السياسية والمشاهدة الشرعية؛

¹ أخرجه البخاري.

² شعب الإيمان (2/ 271).

³ أخرجه البخاري، كما أخرجه مسلم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه.

حتى يتخلص من ذلك الوصل المذموم فيميل لأهل الفضائل والعلوم، وكذلك القول فيما إذا وجد ميلاً لمن فيه شرٌّ، أو وصفٌ مذمومٌ»¹.

7. كف أيدي الكافرين عن المؤمنين، والمؤمنين عن الكافرين، والمؤمنين بعضهم عن بعض. ومن أعظم مقامات الإنعام بالقبض أن يكف أيدي أعدائه عن أوليائه؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾﴾ [المائدة: 11]، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿٢٠﴾﴾ [المائدة: 20]، وقال تعالى ممتناً على المسيح ﷺ: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَذْكُرُ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَبَدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْحَرُكُمْ مِنْ كَفِّ أَيْدِي الْكَافِرِينَ أَن يَنْبَسُطَ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ.

كما كف أيدي المؤمنين على الكافرين في مواطن حتى يدخل في الإسلام من أراد الله له الهداية، ولو أطلق أيدي المؤمنين لمات هؤلاء على الشرك والكفر، كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴿٢٤﴾﴾ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدَىٰ مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجَلَّةٌ وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ فِتْصِبَكُمْ فَمِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٢٥﴾﴾ [الفتح: 24-25].

وكف أيدي المؤمنين بعضهم عن بعض وجعل كلَّ المسلم على المسلم حراماً؛ دمه وماله وعرضه، وجعل المسلم الحقَّ من سلِم المسلمون من لسانه ويده؛ بما دلَّت عليه النصوص المستفيضة.

¹ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (6/ 645-646).

8. قبض العلم والعلماء والصالحين

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يُقبض العلم، ويظهر الجهل والفتن، ويكثر الهرج»، قيل يا رسول الله، وما الهرج؟ فقال هكذا بيده، فحرفها؛ كأنه يريد القتل¹.
وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بَقْبِضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جَهْلًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»².
عن مرداس الأسلمي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُقبض الصالح الأول فالأول، ويبقى كحثة التمر»³.

ومن قبض العلم قبض علم الغيب عن الناس؛ حتى تستقيم معاشهم كما في قبض عذاب القبر عن الأحياء، عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ، قال: «لَوْ لَا أَنْ لَا تَدَافِنُوا لِدَعْوَتِ اللَّهِ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»⁴.

9. قبض الأرواح

تُقبض الأرواح بالنوم كما تُقبض بالموت، قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الزمر: 42]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الأنعام: 60]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَىٰ فِرَاشِهِ فَلْيَنْفِضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلْفَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتَ جَنِيَّ وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَارْحَمَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادُكَ الصَّالِحِينَ»⁵.

¹ أخرجه البخاري.² أخرجه البخاري.³ أخرجه أحمد في المسند وإسناده صحيح على شرط البخاري.⁴ أخرجه مسلم، وينحوه مطوّلًا من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.⁵ أخرجه البخاري.

فهذا دالٌّ على كمال القدرة، كما أنَّه رحمة للعبد من حيث افتقاره إلى النوم، ولو ضرب عليه عرق فأسهره وأسهره ما استطاع إلى جلب النوم سبيلاً إلا بإذن الله تعالى، فيرى الرحمة في اسم الله القابض الذي يقبض الرُّوح عند النوم كما يقبضها عند الموت. والله تعالى أعلم. فاسم الله القابض الدالُّ على قبض الأرواح بالموت ثابتٌ لله تعالى بهذه النصوص وغيرها كثيرٌ، وقد عدَّ بعض العلماء من أسماء الله تعالى "المميت" ولم يثبت اسماً بدليل صحيح. والله أعلم. وإنَّ الموازنة بين "القابض" بمعنى قابض الأرواح ومُتَوَفِّيها و"المميت" توضح اختصاص القابض بمعانٍ لا يدلُّ عليها "المميت"، وإليك البيان:

(أ) أن "القابض" دلَّت على التوفيِّ الأصغر (النوم) والتوفيِّ الأكبر (الموت)، أما "المميت" فلم تدلَّ إلا على الثانية.

(ب) أنَّ لفظة القابض أفادت تضمُّناً أنَّ الله ما أَحَذَ، والله ما أعطى، كما يقبضُ صاحب السلعة سلعته والله المثل الأعلى. ولذلك صحَّ من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما، قال: أرسلت ابنة النبي ﷺ إليه إنَّ ابنا لي قُبِضَ، فأتنا، فأرسل يقرئ السلام، ويقول: «إنَّ لله ما أخذ، وله ما أعطى، وكلَّ عنده بأجل مسمى، فلتصبر، ولتحتسب»¹. ولفظة "المميت" لا تدلُّ على هذا المعنى.

(ت) أنَّ لفظة "القابض" توحى بحفظ الأرواح المقبوضة، وحفظها يقتضي إعادتها بالبعث، وإلا فليس ثَمَّ فائدة من حفظها، وإعادتها بالبعث موطئة للحساب والجزاء، فكأنَّ لفظة "القابض" رَتَّبَتْ لمعاني البعث والحساب والجزاء. وأمَّا لفظة "المميت" فقد تُوحى بالإفناء المجرَّد، فضلاً عن أن تدلَّ على البعث والنشور وما يستتبعه. والله أعلم.

10. قبض السماوات والأرض يوم القيامة

قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَعَلَى عَمَائِكُمْ كُنُوتٌ﴾ [الزمر: 67].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «قبض الله الأرض، ويطوي السماوات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض»².

¹ أخرجه البخاري ومسلم.

² أخرجه البخاري.

وهذا أيضًا دالٌّ على كمال قدرة الله تعالى الذي قبض الأرض في الدنيا بإمساكها وبسطها بتمهيدها لتكون صالحة لحياة البشر، ثم بقبضها إليه يوم القيامة.

11. قبض رحمة الدنيا إلى رحمة الآخرة وإكمالها لأولياء الله يوم القيامة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلّى الله عليه وآله قال: «لله عز وجل مائة رحمة، وإنه قسم رحمة واحدة بين أهل الأرض فوسعتهم إلى آجالهم، وذخر تسعة وتسعين رحمة لأوليائه، والله عز وجل قابض تلك الرحمة التي قسمها بين أهل الأرض إلى التسع والتسعين فيكملها مائة رحمة لأوليائه يوم القيامة»¹. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «جعل الله الرحمة مائة جزء، فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءًا، وأنزل في الأرض جزءًا واحدًا، فمن ذلك الجزء يتراحم الخلق، حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها، خشية أن تصيبه»².

وفي لفظ مسلم: «إنَّ لله مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس والبهائم والهوام، فبها يتعاطفون، وبها يتراحمون، وبها تعطف الوحش على ولدها، وأخَّر الله تسعًا وتسعين رحمة، يرحم بها عباده يوم القيامة»³.

فانظر إلى إمساك تسعة وتسعين جزءًا من الرحمة للآخرة، فهذا من آثار اسم الله القابض المؤخر، وانظر إلى قبض الرحمة التي كانت في الدنيا إلى رحمة الآخرة وإكمالها مائة لأوليائه أصحاب الجنة؛ فوالله إنَّه لمحض الرحمة بهم، والتفضلُ عليهم في الأولى والآخرة. فانظر إلى آثار اسم الله القابض المؤخر الذي أمسك ليرحم، وقبض ليكمل!

12. قبض أناسٍ من أهل النار وإدخالهم الجنة بشفاعَةِ الجبار

يقبض الله تعالى من أهل النار أناسًا فيدخلهم الجنة، دلَّ عليه حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فيما يرويه عن النبي صلّى الله عليه وآله، وفيه: «فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون، فيقول الجبار: بقيت شفاعتي، فيقبض قبضة من النار، فيخرج أقوامًا قد امتحشوا، فيلقون في نهر بأفواه الجنة، يقال له: ماء الحياة»... الحديث⁴.

¹ أخرجه أحمد بسند صحيح.

² أخرجه البخاري.

³ أخرجه مسلم.

⁴ أخرجه البخاري.

وفي رواية مسلم: «فيقول الله ﷻ: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار، فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط قد عادوا حمما، فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة يقال له: نهر الحياة».... الحديث¹.

وعن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفاً بغير حساب، ولا عذاب مع كل ألف سبعين ألفاً وثلاث حثيات من حثيات ربي»².

¹ أخرجه مسلم.

² أخرجه أحمد وسنده صحيح.